

فريدي باز مُحاضرًا في الجامعة اليسوعية: طلب لبنان مُساعدة مالية دولية أمر لا مفرّ منه

على خلفية النمو السلبي، وارتفاع أسعار الفائدة وإدارة فاسدة وغير فعالة، دين ديناميكي خارجي لا يمكن تحمله بسبب التوقف المفاجيء تقريبا لتدفقات رأس المال، وهي عملة تقدر قيمتها بنسبة ٥٠٪ (وفقا لصندوق النقد الدولي) ومخاطر هائلة لإعادة التمويل والتآكل السريع لاحتياطات النقد الأجنبي في المصرف المركزي».

وقال إن لبنان سيتعين عليه طلب مساعدة مالية دولية لا مفرّ منها، أكان من صندوق النقد الدولي او من مجموعة أصدقاء لبنان أو من مجلس التعاون الخليجي وغيرها، والمتطلبات ستكون هي نفسها تقريبا:

تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في غضون ١٢ شهرا كحد أقصى إعادة ضبط السياسات النقدية والمصرفية لاحتواء مشاكل الملاء المحتملة

تحديد أهداف العجز والديون بحد أقصى ١٠٠٪ على مدى

٥ سنوات (٦* النمو الحقيقي و٦٪ قاعدة الفائض الأولي)

إضفاء الطابع الرسمي على ضوابط رأس المال وتكون

شفافة تماما مع المودعين والدائنين

التخفيض الفوري للواردات بنسبة ٣٠ إلى ٤٠٪ (استنادا

إلى تجارب من بلدان مماثلة)

استكشاف مع صندوق النقد الدولي أسئلة تقييم سعر

الصرف الحقيقي

خطط لإعادة هيكلة لطيفة للديون الخارجية بما يتوافق مع

احتياجاتنا من السيولة قصيرة الأجل بالعملات الأجنبية

تعزيز امتصاص الصدمات الاجتماعية، وخاصة على

مستوى أفقر الناس».

حاضر الخبير الإقتصادي والمالي الدكتور فريدي باز حول «الأزمة النقدية في لبنان من نقطة الإنعطاف الى النقطة الحاسمة»، في جامعة القديس يوسف - طريق الشام - أوديتوريوم فرانسوا باسيل - حرم الإبتكار والرياضة، بدعوة من كلية العلوم الإقتصادية، بحضور حشد من الاساتذة ومسؤولي الجامعة والطلاب ومهتمين.

وقال باز: «هذه الازمة ليست تلقائية ولا مستقلة بل متدرجة، إذ بدأت مع الجيل الأول في سياق عدم اخذ اي اجراء استباقي من قبل السلطات المعنية، مما ادى الى تطورها الى المرحلة الثانية التي تتميز بفقدان تام للثقة. وعندما نصل الى المرحلة الثالثة تكون التوأمة قد حصلت بين مشاكل الإقتصاد الحقيقي وازمة المالية العامة وازمة المدفوعات الخارجية وازمة السيولة المصرفية. ويمكن ان نتخيل مدى خطورة هذا الخليط المتفجر».

لكن من المتوقع ان تكون الأزمة اكثر حدة في لبنان لأنها تحصل في سياق اقتطاع وتضخم ومعدل بطالة قارب الـ ٤٠٪ وتوزيع غير عادل للدخل وبنية تحتية ضعيفة والتقديمات الإجتماعية معدومة تقريبا».

وتابع: «كما ان الأزمات النقدية غير مستقلة. فهي لا تنشأ من فراغ، بل هي تعبير عن أزمة بنيوية اكبر بكثير. في مروحة الأزمات الإقتصادية هنالك ما له علاقة بالإنتاج، او الإستهلاك، او المالية العامة او المدفوعات الخارجية، لكنها تترجم في شكل واحد، أي قيمة النقد».

وذكر باز أن هناك «ثلاثة تحديات كبرى للاقتصاد الكلي يواجهها لبنان الآن، هي: «الدين العام غير المستدام الديناميكي